الحوكمة كآلية لتحسين أداء قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر: تقييم الواقع والتحديات

Governance as a mechanism for improving the performance of the marine fisheries and aquaculture sector in Algeria: an assessment of the current situation and challenges

بن صديق مريم[1]، حمداني محمد[2]، بلوطي نبيل[3]

[1]Bensedik Meryem, [2] Hamdani Mohamed, [3] Blouti Nabil

[1] جامعة محمد بن أحمد وهران 2 مخبر البحث في الاقتصاد وتسيير المؤسسات LAREGEالجزائر

meryemben455@gmail.com

[2] جامعة محمد بن أحمد وهران 2، مخبر اقتصاد وتسيير المؤسسات LAREGE الجزائر

hamdani_m@yahoo.fr

[3]جامعة محمد بن أحمد وهران2،مخبر البحث في الاقتصاد و تسيير المؤسسات LAREGEالجزائر

beloutinabil@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026-01-12 تاريخ القبول: 2026-05-03

ملخص:

تطبق الحوكمة في قطاع الصيد البحري في الجزائر عن طريق مجموعة من القوانين والاستراتيجيات التي تنظمه، و كذا تطبيق مبادئها والتي تساعد القطاع في تحليل نقاط القوة فيه و نقاط الضعف، و كذا أهم التحديات و التجاوزات التي تعيق تطويره ،ومن بينها الصيد الجائر ضعف البنية التحتية، ضعف الاستثمار و التمويل، تغير المناخ و التلوث البحري، ضعف التنسيق بين جميع الفاعلين ...الخ ، وتحليل الفرص التي تنهض بالقطاع ، و معرفة مؤشر حوكمته و في هذا الاطار تحاول هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على استخراج مؤشر الحوكمة لتقييم واقع القطاع و كذا التطرق الى التحديات التي تعيق تطبيق الحوكمة بصفة فعالة من خلال تحليل SWOT و هذا من أجل إيجاد الحلول اللازمة لتطوير القطاع .

كلمات مفتاحية: الحوكمة، الصيد البحري، التحديات

تصنيف JEL: Q220. G 340

Abstract :

Governance is applied in the fisheries sector in Algeria through a set of laws and strategies that regulate it, as well as the application of its principles, which help the sector to analyze its strengths and weaknesses, as well as the most important challenges and excesses that hinder its development, including overfishing, poor infrastructure, poor investment and financing, climate change and marine pollution, poor coordination between all actors. In this context, this paper tries to highlight the extraction of the governance index to conclude the status of the sector and also to address the challenges that hinder the effective implementation of governance through SWOT analysis in order to find the necessary solutions for the development of the sector.

Keywords : Governance, Fishing, challenges.

Jel Classification Codes : **Q220. G 340**

[1] **المؤلف المرسل: بن صديق مريم، الإيميل: meryemben455@gmail.com**

مقدمة:

تملك الجزائر شريط ساحلي كبير يتميز بتنوعه البيولوجي الغني الذي يضم أنواع عديدة من الاسماك والقشريات، ما جعل الجزائر تولي أهمية كبيرة لنشاط الصيد البحري، فهو يعتبر ركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني، بحيث يساهم وبشكل كبير في تحقيق الأمن الغذائي، وكذا توفير فرص العمل للآلاف من المواطنين.

إلا أن هذا النشاط يواجه العديد من التجاوزات والتحديات من قبل الأطراف الفاعلة في هذا المجال، ما جعل الدولة تتخذ عدة إجراءات صارمة من أجل التسيير الحسن والرشيد، وكذا المحافظة على الموارد البحرية، وذلك عن طريق تطبيق الحوكمة فهي أولى الاستراتيجيات التي تهدف إلى ضمان استدامة هذه الموارد من خلال تنفيذ السياسات والتنظيمات وتطبيق التي تساهم في اداراتها واستغلالها بشكل عقلاني وكذا المحافظة على التوازن البيئي. ومن خلال ذلك تطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تؤثر التحديات في فعالية تطبيق الحوكمة بقطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر؟

ومن الإشكالية الرئيسية تتفرع الأسئلة التالية:

- ماهي الحوكمة؟ وفيما تتمثل حوكمة الصيد البحري؟
- ماهي المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الحوكمة؟
- ماهي التحديات التي تواجهها جميع أطراف قطاع الصيد البحري في الجزائر؟

الفرضيات:

- يمكننا القول إن التحديات التي تواجه قطاع الصيد البحري في الجزائر بالنسبة للدولة هي الصيد الغير قانوني وكذا عدم احترام فترة الراحة، التلوث الحاصل والذي يهدد الموارد البحرية، عدم وجود الشفافية بين الأطراف الفاعلة.... وغيرها.
- تساهم مبادئ الحوكمة في تنظيم قطاع الصيد البحري بشكل فعال حيث تعتبر من الركائز الأساسية، فهي تساهم في معرفة مؤشر الحوكمة، لمعرفة حالة القطاع ان كان جيد او ضعيف.
- ان تطبيق الحوكمة بالشكل المرجو في قطاع الصيد البحري يساهم وبشكل كبير في تحسين هذا النشاط من خلال سن قوانين صارمة

وردع المخالفين وكذا المساهمة في تطوير هذا القطاع ابتداءا من البنية التحتية لموانئ الصيد، إلى غاية وصول المنتجات البحرية إلى المستهلك.

- تؤثر التحديات بشكل كبير وبطريقة مباشرة على حوكمة قطاع الصيد البحري في الجزائر بحيث تعيق على السلطات فرض القوانين، الرقابة، الشفافية، المساءلة، فكلما زادت التحديات تراجعت جودة الحوكمة، وهذا ما يجعل اداءها من ضعيف ال متوسط

أهمية البحث:

تكمن اهميته في التعمق أكثر حول الصيد البحري في الجزائر، وشروط ممارسته، ومعرفة حالة القطاع من خلال حساب مؤشر حوكمته اذ كانت ضعيف او جيد، وتحليل جميع مؤشرات الحوكمة، وتحليل مختلف التحديات التي تطرأ عليه.

اهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث:

- تحليل مفهوم الحوكمة وأهم مبادئها في قطاع الصيد البحري؛
- تقييم واقع تطبيق الحوكمة في الجزائر من خلال حساب مؤشر الحوكمة؛
- تشخيص أبرز التحديات التي تعيق التطبيق الفعّال لمبادئ الحوكمة؛
- اقتراح جملة من التوصيات الكفيلة بتحسين أداء القطاع وضمان استدامته

المنهج المتبع:

للإجابة على الاشكالية، ولدعم هذه الدراسة اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لوصف وتحليل التحديات ونقاط القوة والضعف في قطاع الصيد البحري في الجزائر واستنتاج مختلف الفرص، وتحليل مؤشر الحوكمة، وهذا من خلال اجراء استبيانات ومقابلات مع مختلف الفاعلين من (صيادين، ربابنة السفن، الوكلاء، الموزعين، والعاملين في وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية) والتي كانت ممتدة من فترة 1 جانفي 2024 الى غاية 31 ديسمبر 2024 حيث ساهمت بشكل كبير في تحديد أهم التحديات وإبراز دورها في التأثير على حوكمة الصيد البحري في الجزائر.

خطة البحث:

وللإجابة على إشكالية الدراسة، تم الاعتماد على خطة تتضمن محورين، فقد تضمن المحور الأول الجانب النظري و الذي ابرز مفاهيم حول الحوكمة و المبادئ الأساسية لها و كذا نشأة قطاع الصيد البحري في الجزائر و التطرق الى أهمية الحوكمة فيه، أما المحور الثاني فكان الجانب التطبيقي حيث تطرقنا فيه الى حساب مؤشر الحوكمة من خلال تحديد الاوزان التقديرية لمختلف ابعادها و حساب النسب المئوية و درجة الموزونة، و كذا التطرق الى تحليل مؤشرات الحوكمة، و تحليل التحديات و الفرص و نقاط القوة و

الضعف عن طريق تحليل SWOT، و قد واجهنا عدة عراقيل و التي تكمن في نقص المراجع، عدم وجود احصائيات حديثة، قلة الدراسات السابقة حول حوكمة قطاع الصيد البحري في الجزائر صعوبة جمع المعلومات.

الدراسات السابقة

بن لاغة محمد رضا، اطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تحت عنوان انعكاسات السياسات الفلاحية على تطور قطاع الصيد البحري في الجزائر خلال فترة 200-2010 ،حيث تناول في الفصل الاول واقع القطاع الزراعي و امكانياته في الجزائر ،اما الفصل الثاني فتطرق الى مكانة قطاع الصيد البحري في الجزائر ،و بالنسبة للفصل الثالث فكان عن دور السياسات الفلاحية في النهوض بقطاع الصيد البحري في الجزائر، فقد تطرق الباحث في هذه المذكرة الى عدة جوانب حول قطاع الصيد البحري من بينها تطور القطاع ،المشاكل التي تواجهه من الصيد الغير القانوني و كذا معوقات التصدير ،وكيف تساهم السياسات الفلاحية في تطور قطاع الصيد البحري في الجزائر.

اما بخصوص الحوكمة فكانت عبارة عن مقال **لسليمة بن حسين** وكان تحت عنوان الحوكمة...دراسة في المفهوم و التي تطرقت فيها الى عدة عناصر حول ماهية الحوكمة نشاتها تطورها مبادئها ،وتحديد اهدافها و محدداتها الداخلية و الخارجية.

1. الجانب النظري:

تعتبر الحوكمة من المصطلحات التي أبحت تستخدمها الدول في جميع قطاعاتها ومؤسساتها فهي تمثل جزء من برامج الإصلاح، إلا أنه ورغم أهميتها فقد اختلفت معظم المنظمات على اعطاءها مفهوم موحد.

1.1 تعريف الحوكمة:

فقد عرفت على أنها مجموعة "القواعد والقوانين والأسس التي تضبط عمل الشركات وتحقق الرقابة الفعالة على مجلس إدارتها، وتنظم العلاقة بينها وبين أصحاب المصلحة، وذلك في سبيل تحقيق الشفافية والعدالة ومكافحة الفساد". (هارفرد بزنس ريفيو، 2025)

أما مؤسسة التمويل الدولية IFC على أنها "الهياكل و العمليات التي تدار وتراقب بها الشركات و البنوك وتساعد الشركات على العمل بكفاءة اكبر وتحسن الوصول الى رأس المال، وتخفف المخاطر وتحمي من سوء الإدارة" (IFC international finance corporation, 2015, p. 10) وبخصوص منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فقد قدمت مفهوم الحوكمة على أنها "الحوكمة تشير إلى مجموعة القواعد

والممارسات والعمليات التي من خلالها يتم توجيه المؤسسات ومراقبتها، بما يضمن تحقيق الأهداف بكفاءة وشفافية " (OECD, 2004, p. 3).

ومن خلال هذه التعاريف نلاحظ أن الحوكمة عبارة عن وجود نظام يحكم بين الأطراف الاساسية التي تؤثر في أداء المؤسسة وهذا من أجل تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق المساءلة لإدارة الشركة وهذا ما يضمن الحماية للمساهمين وحملة الوثائق.

2.1 مبادئ الحوكمة:

تتمثل هذه المبادئ في مجموعة من القواعد والممارسات والتي تهدف الى ضمان إدارة فعالة وتشمل على:

- **الشفافية:** وتتمثل في عدة حريات من بينها حرية الوصول الى المعلومات وحرية الإفصاح وكذا حرية التعبير، وتعتبر ركنا اساسيا من اركان الحوكمة لذا فالشفافية تحتاج الى تشريعات لتسيير هذه الحريات، كما يرتبط مبدأ الشفافية بمبدأ اخر الا وهو مبدأ المساءلة فبغياب الشفافية لا يوجد مساءلة، ومن أهم المؤشرات التي تساعد في اعمال مبدأ الشفافية هو:
  - وجود قاعدة بيانات وتقارير دورية منتظمة حول أنشطة جميع مؤسسات الدولة؛
  - وضوح أسس اتخاذ القرار لدى صانعيه من خلال نشر ميزانية الحكومة والمؤسسات
  - التعبير عن الرأي بحرية؛
- الحصول على احصائيات مختلف الأنشطة في الحكومة والمؤسسات والشركات (محمد احمد ابراهيم الخليل، 2008، صفحة 7)
- **المساءلة:** وتشير الى محاسبة كل شخص مسؤول ومراقبة اعماله في إدارة الشؤون العامة مع إمكانية اقالته او محاكمته اذ تجاوز او أخل بالقوانين وبثقة الناس، لذلك فمبدأ المساءلة يرتبط بضرورة دور القوانين في ملاحظة كل من يرتكب خطأ او يتعدى على حقوق الغير، وهناك نوعين من المساءلة:
  - المساءلة الوظيفية: والتي تتمثل في الموارد المادية والبشرية المتاحة داخل الإدارة أو المؤسسة.
  - المساءلة الاستراتيجية: وتتمثل في الاثار بعيدة المدى للمنظمة.

ومن أهم مؤشراته:

- مساءلة جميع العاملين دون تمييز؛
- أن يكون الفرد ذا مسؤولية وأن يكون الشخص المناسب للسلطة الممنوحة له.
- **المشاركة الفعالة:** وتكون بين القيادة والجمهور والتي تعتمد على مشاركة الجماعة في صنع القرار وتنفيذه، وتقوم على عدة أسس منها:

- قبول فكرة المشاركة ووجود مكان للالتقاء بين الأطراف؛
- تعزيز علاقة المشاركة في كافة المستويات من بداية صنع السياسات الى التنفيذ؛
- الديمقراطية في تداول السلطة وسيادة القانون.

❖ **التمكين:** من أهم أهدافه تعزيز قدرات الافراد والجماعات، لطرح الخيارات وتحويلها الى إجراءات او سياسات، من أجل رفع الكفاءة والنزاهة التنظيمية، ومن بين أهم مؤشراته ما يلي:

- منح فرص مشاركة الأطراف المعنية في أنشطة المؤسسة؛
- تقسيم العمل داخل المؤسسة على جميع الأطراف دون تمييز؛
- وجود خطة بعيدة المدى؛
- وجود أهداف وآليات من قبل الأطراف من أجل صنع السياسات المؤسسية العامة.

❖ **الإدارة المالية:** وهي ما يشمل التكاليف والمصاريف المتعلقة بالمؤسسة، ومصادر تمويلها وأوجه الانفاق، ويعتبر من أهم القضايا المرتبطة بالحوكمة، ومن أسباب تشكلها فهي من الأساس نتاج سياسات تستهدف التحقق من سلامة الانفاق، ومن أهم مؤشراته:

- خطط لتطوير موارد المؤسسة المالية؛
- مصادر تمويل متعددة للمؤسسة؛
- تناسب حجم الانفاق مع أنشطة المؤسسة.

❖ **حكم القانون:** ويتضمن إعمال القاعدة القانونية نفسها في الحالات المماثلة، وهو ما يعبر عن المساواة امام القانون، فوجود نسبة قانونية مستقرة مع هيئة قضائية مستقلة يمكن الاعتماد عليها، وهذا ما يساهم في إعلاء الديمقراطية وتطبيق مبادئ الحوكمة وحقوق الانسان، ومن أهم مؤشراته:

- وجود آليات لحل المنازعات والمساواة في استخدام هذه الآليات بين الأعضاء؛
- نشر القانون بطريقة تتضمن وصوله للأفراد المعنيين الذي سيطبق عليهم.

❖ **رشادة اتخاذ القرار:** وهو الامر المتعلق بمدى خضوع عملية اتخاذ القرار، لقواعد إجراءات عقلانية وموضوعية، ومن أهم مؤشراته:

- تلبية حاجات المجتمع وإشراك الخبراء في موضوع القرار؛
- وجود دراسات حول نفقة وتكلفة بدائل القرار.

❖ **فعالية المؤسسات:** والتي تشير الى مدى قدرة المؤسسة على استخدام مواردها وإمكاناتها المختلفة لتحقيق أهدافها، ومن اهم مؤشراتها:

- تعاون جميع الافراد في بلوغ الأهداف في وقت محدد؛
- تقييم أداء الافراد في تحقيق الأهداف قصيرة وطويلة المدى؛
- استخدام الموارد البشرية والمادية بكفاءة. (سليمة بن حسين، 2015، صفحة 191)

3.1 نشأة وتطور قطاع الصيد البحري في الجزائر

لقد مر تطور قطاع الصيد البحري في الجزائر إلى عدة مراحل، والتي ساهمت وبشكل كبير إلى الحاقه لما هو عليه الان من سنة 1962 إلى غاية يومنا هذا، والتي نذكرها فيما يلي:

➢ مرحلة ما بعد الاستقلال وإعادة الهيكلة (1962-1979)

بعد استقلال الجزائر عام 1962، كانت البلاد تواجه تحديات كبيرة في جميع القطاعات، بما في ذلك قطاع الصيد البحري، بحيث لم تكن الدولة لهذا القطاع الاهتمام اللازم ، وذلك راجع إلى عدة أسباب كرحيل الاستعمار الفرنسي و كذا ضعف البنية التحتية و نقص المعدات الحديثة و سفن الصيد ،و هذا ما أدى بالدولة إلى توكيل مهمة تسييرها إلى عدة وصايات مختلفة ، ففي أواخر الستينات إلى غاية 1979 قامت بتأميم القطاع من خلال إنشاء مديرية الصيد البحري تابعة لوزارة الفلاحة و تحت رعاية الديوان الوطني للصيد البحري ،وكانت مقسمة إلى 6 تعاونيات و من ثم وضعت تحت وصاية الوزارة المكلفة بالملاحة البحرية في عام 1969 والتي كانت مهامها الاساسية تتمثل في :

تأسيس وتنظيم تعاونيات وجمعيات إنتاجية لتحويل وتسويق المنتوجات البحرية سواء في الأسواق الداخلية أو الخارجية، تطوير البنى التحتية وأولها كان بناء موانئ صيد جزائرية، تزويد الديوان بمعدات وسفن وذلك عن طريق تقديم قروض دعم للصيادين.

وفي عام 1979 شهد القطاع عدة تغيرات، حيث تم فصل نشاطات الإنتاج عن المهام الإدارية الموكلة للإدارة المركزية من خلال إنشاء كتابة الدولة للصيد البحري والتي تدور مهامها حول متابعة جميع النشاطات المرتبطة بالتمويل والإنتاج والتحويل كما عملت على تطوير القطاع وتنشيطه.

كما قامت الدولة في نفس السنة بإنشاء المؤسسة الوطنية لبناء وتصليح سفن الصيد البحري، وصناعة عتاد الصيد، والمؤسسة الوطنية للصيد البحري، وتم إلحاق القطاع بوزارة النقل والصيد البحري وتدعمها بكتابة الدولة. (بن بلاغة محمد رضا، 2012-2013، صفحة 38)

➢ مرحلة التخطيط والتنظيم (1980-1989)

في 1982 تم إعادة تنظيم وزارة من جديد من خلال ربط المديرية العامة للملاحة بوزارة النقل و الصيد البحري بكتابة الدولة و الصيد البحري لتصبح كتابة الدولة للنقل البحري و الصيد البحري ، أما في

1984اعادو ربطها بوزارة الفلاحة و ذلك بإنشاء نيابة وزارة مكلفة بالصيد البحري و قد عرفت هذه المرحلة تعزيز الدولة استثماراتها في مجال الصيد البحري و ذلك من خلال إدخال سفن متوسطة و كبيرة الحجم من أجل توسيع النشاطات في أعالي البحار ، و كذا التوجه إلى تجارب تربية المائيات ،خاصة في السدود و المسطحات المائية الداخلية، و التشجيع على التعاون الدولي من أجل تكوين كوادر جزائرية في الصيد البحري و بناء السفن و الذين كان أولها مع دول الاتحاد السوفيتي و كذا اسبانيا. (مختار رحماني حكيمة، 2018-2019، صفحة 109)

- **مرحلة الإصلاحات والانفتاح الاقتصادي (1990-1999)**

لقد كانت في هذه الفترة خاضعة لوصاية عدة وزارات منها وزارة الري، ثم تعيين كتابة الدولة للصيد البحري لدى وزارة الفلاحة واخيرا أنشأت المديرية العامة للصيد البحري لدى وزارة الفلاحة إلى غاية انشاء وزارة خاصة بالقطاع وذلك نتيجة الأزمات التي هزت الجزائر في هذه المدة، والتي أدت إلى تدهور القطاع بسبب نقص التمويل والصيانة، حيث كان الإنتاج السنوي لا يتجاوز 100 ألف طن، وهذا ما أدى بالدولة إلى تبني استراتيجية جديدة والتي تمثلت في فتح المجال للقطاع الخاص من أجل الاستثمار فيه من خلال بناء السفن. (حكيمة رحماني، بوسعدة سعيدة، 2016)

- **مرحلة التطوير والتحديث (2000 - 2024)**

مع بداية الالفية، قامت الحكومة الجزائرية بوضع مخططات واستراتيجيات لدعم الصيد البحري وتربية المائيات من بينها مخطط الإنعاش الاقتصادي" 2001-2004" والذي كانت تتمحور استراتيجياته في تحديث أسطول الصيد البحري بسفن متطورة، التشجيع على الاستثمار في مجال تربية المائيات، تطوير البنية التحتية لموانئ الصيد، دعم البحث العلمي والتكوين المهني في مجال الصيد البحري.

وكذا المخطط التوجيهي لتطوير الصيد البحري وتربية المائيات (2008-2015)، والذي يتمثل أهم أهدافه حول رفع الإنتاج إلى 274,000 طن سنويًا، منها 221,000 طن من الصيد البحري و53,000 طن من تربية المائيات، واستحداث 100,000 وظيفة بحلول عام 2025 (CNRDPA، 2025)، بحيث تشتمل استراتيجيته على تعزيز قدرات الصيد في أعالي البحار، تطوير صناعة بناء وإصلاح السفن، تحسين جودة المنتجات البحرية وتسهيل وصولها إلى الأسواق المحلية والدولية، تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي للقطاع. اما عن مخطط العمل لتطوير الصناعة الوطنية لبناء وإصلاح السفن (2020) الذي تم عرضه من قبل وزير الصيد البحري والموارد الصيدية سيد احمد فروخي، حيث كان يهدف إلى إطلاق برامج من أجل إعادة تأهيل وبناء سفن الصيد البحري، وكذا تعزيز قدرات الاصلاح والصيانة، وانشاء شركة أو مؤسسة وطنية

متخصصة في بناء السفن وإصلاحها، ومن اهم استراتيجياته دعم ورشات صناعة السفن الخاصة، تنمية قدرات الإصلاح والصيانة في موانئ الصيد البحري، تطوير استراتيجية للبناء الكبير وإصلاح السفن (مصالح الوزير الاول، 2020).

واخر مخطط هو المخطط التوجيهي لتطوير الصيد البحري وتربية المائيات (2024-2029) ومن اهدافه تحقيق إنتاج إجمالي يبلغ 200,000 طن بحلول عام 2030 وذلك من أجل تعزيز مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني، وتكمن استراتيجياته في الاستغلال الأمثل للأحواض القابلة لتربية المائيات، دعم ورشات إصلاح وبناء السفن، تعميم الحماية الاجتماعية للمهنيين، تشجيع الفلاحين على الاستثمار في تربية المائيات في المياه العذبة.

من خلال هذه المخططات، تسعى الجزائر إلى تعزيز قدرات قطاع الصيد البحري وتربية المائيات، مع التركيز على الاستدامة وزيادة الإنتاج لتلبية الطلب المحلي والدولي على المنتجات السمكية. (الشروق اونلاين، 2021)

4.1 مفهوم الصيد البحري:

يعتبر الصيد البحري من النشاطات القديمة التي مارسها البشر فهو يمثل مصدر غذائي هام، وقد عرف على انه عملية استخراج للأسماك والكائنات البحرية الأخرى من المحيطات والبحار لأغراض مختلفة ومتنوعة منها الغذائية، التجارية والصناعية.

أما منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فقد اعتبرت الصيد البحري صيد طبيعي للكائنات البحرية في مختلف المناطق، البحرية، الساحلية والداخلية (اسلام الزبون، 2021)

اما القانون الجزائري في مادته 2 من القانون رقم 01-11 المؤرخ في 03 جويلية 2001 المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات يعرفه على أنه "كل نشاط يرمي إلى قنص أو جمع أو استخراج موارد بيولوجية يمثل الماء وسط حياتها الدائم أو الغالب".

5.1 مفهوم حوكمة الصيد البحري:

تتمثل حوكمة الصيد البحري في مجموعة من السياسات والقوانين واللوائح والمؤسسات التي تنظم ادارة مصايد الاسماك وكيفية استغلالها والحفاظ على الموارد البحرية (Breuil, 2012-2013)

6.1 أهمية حوكمة الصيد البحري

تتمثل أهميتها فيما يلي:

- تنفيذ القوانين واللوائح بشكل صارم بحيث تفرض عقوبات رادعة للمخالفين؛

- المساهمة في حماية مختلف أنواع الموارد البحرية؛
- تحقيق الأمن الغذائي ونظم غذائية مستدامة؛
- محاربة الصيد الغير قانوني؛
- تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاصة والتعاونيات من خلال ادارة مشتركة للموارد البحرية؛
- التعامل مع التحديات البيئية من تلوث وتغير المناخ وكذا تدهور البيئة البحرية وتطوير استراتيجيات لمواجهتها؛
- تحقيق الشفافية والمساءلة من خلال جمع البيانات التي تكون دعما لعمليات صنع القرار؛
- زيادة الوعي بأهمية الحفاظ على الموارد البحرية من خلال برامج تعليمية وتدريبية للصيادين (فيروس مارجو، 2017)

2. الجانب التطبيقي

من اجل حساب مؤشر حوكمة قطاع الصيد البحري لسنة 2024، اعتمدنا على عدة أدوات تحليلية والتي شملت الاستبيانات والمقابلات الميدانية مع مختلف الأطراف الفاعلين في هذا القطاع، بالإضافة الى جمع بيانات من مصادر رسمية صادرة عن وزارة الصيد البحري، غرف الصيد، مديريات الصيد، وذلك بهدف معرفة واقع الحوكمة في القطاع ومدى فعاليتها، واستخراج مختلف التحديات التي تواجهه.

1.2 حساب مؤشر الحوكمة لقطاع الصيد البحري في الجزائر لسنةّ 2024

قمنا بحساب المؤشر بالاعتماد على ابعاد الحوكمة والتي تعتبر من الركائز الأساسية لها والمتمثلة في: الشفافية والمساءلة، الأطر القانونية والتنظيمية، المشاركة، الكفاءة والفعالية، والاستدامة البيئية، ومن ثم حددنا الاوزان التقديرية لكل بعد، وحساب النسب المئوية وفي الأخير حساب الدرجة الموزونة، ومن ثم قمنا بجمع جميع الدرجات الموزونة من اجل استخراج مؤشر الحوكمة.

- ✓ **تحديد الوزن التقديري:**

من أجل تحديد الوزن التقديري لكل بعد قمنا باتباع الطريقة الخبراتية والتي تعتمد على رأي الباحث أو على رأي خبراء قطاع الصيد البحري والتي يتم تحديدها وفقا لأهمية البعد في تحقيق التقدم للقطاع، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول 01: تحديد الاوزان التقديرية لكل بعد

البعد	الوزن التقديري	مبررات اختياره
الإطار القانوني والتنظيمي	25%	مدى تطبيق القوانين والتشريعات وتنظيمها للقطاع
الشفافية والمساءلة	20%	المساهمة في الحصول على البيانات وتحديد اليات الرقابة الفعالة وكذا محاربة الفساد والتجاوزات
الكفاءة والفعالية	20%	دراسة مدى نجاح المخططات والاستراتيجيات والسياسات المتبعة من قبل الدولة
المشاركة	15%	التنسيق بين جميع الأطراف الفاعلين في القطاع
الاستدامة البيئية	20%	ضمان الحماية البيئية وكذا احترام فترات الراحة البيولوجية وتقييم المخزون السمكي

المصدر: من اعداد الباحثين

✓ **حساب النسبة المئوية لكل بعد**

احتسبت النسبة المئوية من خلال جمع عدة مؤشرات طرحت في الاستبيانات التي كانت موجهة لمختلف الجهات الفاعلة في قطاع الصيد البحري في الجزائر لسنة 2024، واستخراج المتوسط لكل بعد وذلك من خلال العملية الحسابية التالية:

100 *النسبة المئوية لكل بعد = متوسط كل بعد / جميع الابعاد

مثال: النسبة المئوية للشفافية والمساءلة = 3.32 /5 *100

النسبة المئوية للشفافية والمساءلة = 66%

✓ **3.1 حساب الدرجة الموزونة**

تحتسب الدرجة الموزون عن طريق ضرب الوزن التقديري لكل بعد في النسبة المئوية لكل بعد عن طريق العملية التالية:

100/ النسبة المئوية لكل بعد *الدرجة الموزونة = الوزن التقديري لكل بعد

مثال: الدرجة الموزونة للكفاءة والفعالية= 20* 55 / 100

الدرجة الموزونة للكفاءة والفعالية= 11

أما عن حساب مؤشر الحوكمة فقمنا بجمع جميع الدرجات الموزونة للأبعاد الخمسة واستخرجنا النتيجة النهائية، وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي:

الجدول 02: مؤشر الحوكمة لقطاع الصيد البحري في الجزائر لسنة 2024

البعد	الوزن التقديري	النسبة المئوية	الدرجة الموزونة
الإطار القانوني والتنظيمي	25%	67%	16.75
الشفافية والمساءلة	20%	66%	13.2
الكفاءة والفعالية	20%	55%	11
المشاركة	15%	30%	4.5
الاستدامة البيئية	20%	45%	09
مؤشر الحوكمة			**54.45**

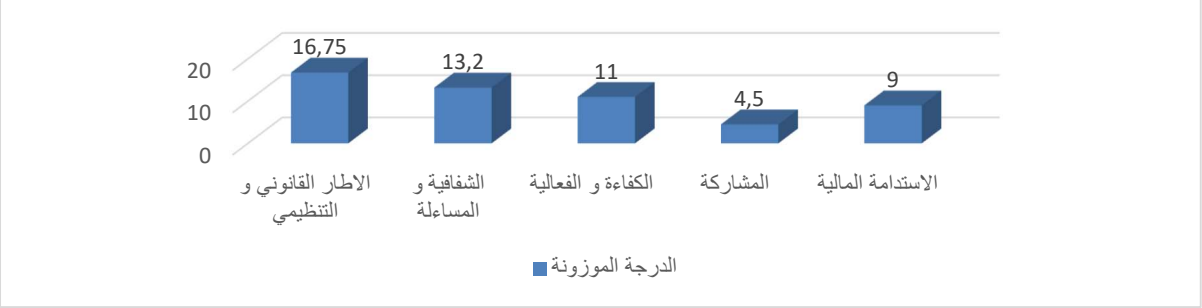
المصدر: من اعداد الباحثين

قمنا بحساب مؤشر الحوكمة من خلال جمع نتائج الدرجة الموزونة لجميع الابعاد من خلال العملية الحسابية التالية:

مؤشر الحوكمة = 09+4.5+11+13.2+16.75

مؤشر الحوكمة = 54.45

الشكل01: مؤشر الجوكمة لقطاع الصيد البحري في الجزائر لسنة 2024



المصدر: من اعداد الباحثين

من خلال الجدول والأعمدة البيانية، وبالمقارنة مع إحصائيات قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر خلال 2024–2023، نلاحظ أن الإطار القانوني يحتل المرتبة الأولى بدرجة 16.75، وهو ما يعكس وجود هيكل قانوني وتنظيمي مقبول نسبيًا، يتجلى في صدور نصوص تنظيمية وتوسيع برامج الدعم والاستثمار، الأمر الذي ساهم في رفع الإنتاج الوطني من حوالي 112ألف طن في 2023 إلى توقعات تقارب 135ألف طن في 2024. (احمد بداني، وزير الصيد البحري والموارد الصيدية، 2023)

أما فيما يخص الشفافية والمساءلة، فقد سجّلت درجة متوسطة، ما يدل على أن الجهود المبذولة في هذا المجال، لاسيما رقمنة الإجراءات الإدارية خلال 2024 مقارنة بـ 2023، لا تزال غير كافية لتحقيق حوكمة رشيدة كاملة، رغم مساهمتها في تحسين متابعة المشاريع وتقليص بعض مظاهر البيروقراطية.

في المقابل، تُعد المشاركة أضعف أبعاد الحوكمة بدرجة 4.5، وهو ما يعكس ضعف إشراك المهنيين، الصيادين، والمستثمرين في عملية اتخاذ القرار، رغم توسع مشاريع تربية المائيات وارتفاع إنتاجها من حوالي 5–6آلاف طن في 2023 إلى هدف يقارب 15ألف طن في 2024، ما يشير إلى فجوة بين النمو الكمي والمشاركة التشاركية، أما الاستدامة البيئية، فقد سجلت درجة 9، وهو ما يفسر التحديات التي يواجهها القطاع في حماية الموارد البحرية، رغم إطلاق حملات تقييم علمي للمخزون السمكي خلال 2024، والتي تبقى غير كافية لضمان الاستغلال الرشيد طويل الأمد.

وبخصوص تنفيذ السياسات العمومية، فقد بلغت درجة 11من حيث الكفاءة والفعالية، ما يوحي بإمكانية تحسينها، خاصة فيما يتعلق بترجمة الأهداف المسطرة في المخططات الوطنية إلى نتائج ميدانية مستدامة، سواء من حيث زيادة الإنتاج أو تحسين توازن المنظومة البيئية والاجتماعية للقطاع.

لذا يمكننا القول ان مؤشر الحوكمة في لقطاع الصيد البحري في الجزائر مازال يفتقر الى عدة اصلاحات وتحسينات، على عكس نظيراته من الدول الأخرى مثل المغرب الذي اعتمدت سياسته في قطاع الصيد البحري على استراتيجية أليوتيس والتي أطلقت عام 2009 بهدف تحسين القطاع وضمان استدامته، وهذا ما ادى بالقطاع الى تحقيق ارقام قياسية في عام 2024 من حيث انتاج الموارد البحرية والتي وصلت الى 1.42 مليون طن في نهاية 2024 ما أسفر عن مداخيل تجاوزت16.3 مليار درهم أي 1.568 مليار يورو، وكذا تطوير البنية التحتية، تعزيز الصناعة التحويلية للمنتجات البحرية، دعم البحث العلمي والاستدامة، رقمنه نظام التسويق من خلال إطلاق مبادرات من بينها إطلاق علامة "حوت بلادي" بهدف وضع العلامات التجارية للمنتجات البحرية، ما يعزز جودتها وتنافسيتها في الاسواق المحلية والدولية، وكل هذا ساهم في جعل مؤشر الحوكمة يصل من 70%الى 75%. (محمد دومة علي، 2025)

وكذلك النرويج فمؤشر حوكمتها يفوق 85% لذا تعتبر كنموذج عالمي في التقارير الدولية وهي من أفضل الدول العالمية في حوكمة وإدارة قطاع الصيد البحري، فهي تعتمد على تطبيق نظام صارم للمصايد، من خلال إشراك الصيادين والهيئات الفاعلة في اعداد السياسات، وكذا الشفافية وذلك عن طريق توفير قواعد بيانية علنية للصيد، بالإضافة الى نشر حصص الصيد والرقابة البرلمانية، وأنظمة رقابة متطورة من بينها نظام تتبع السفن (VMS+AIS) (Fiskeridirektoratet, 2025) .

2.2 تحليل مؤشرات حوكمة قطاع الصيد البحري في الجزائر لسنة 2024

قمنا بتحليل المؤشرات لكل بعد من خلال الجدول التالي:

الجدول 03: تحليل مؤشرات الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع الصيد البحري

المؤشر	النتيجة
وجود تشريعات وقوانين واضحة لقطاع الصيد	هناك عدة قوانين ومراسيم تنظم قطاع الصيد البحري في الجزائر من بينها: - قانون 01-11 المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات - المرسوم التنفيذي رقم 03-481 الذي يحدد شروط ممارسة الصيد البحري وكيفيات ذلك - المرسوم التنفيذي رقم 04-189 الذي يحدد تدابير حفظ الصحة والنظافة المطبقة على منتوجات الصيد البحري وتربية المائيات - المرسوم التنفيذي 14-165 الذي يحدد شروط ممارسة نشاط الوكيل تاجر الجملة لمنتجات الصيد البحري وتربية المائيات - المرسوم التنفيذي رقم 3- 439 الصادر في 27 رمضان 1424 الموافق ل 22 نوفمبر 2003
مواكبة القوانين والتشريعات للظروف الراهنة	هناك بعض النصوص التشريعية لا تواكب المتغيرات الحاصلة في الآونة الأخيرة وخاصة المتعلقة بالمناخ والتكنولوجيا

المصدر: من اعداد الباحثين

فالقانون 01-11 المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات يحدد في مختلف مواده:

- مناطق الصيد البحري في الجزائر والتي تتمثل في منطقة الصيد الساحلي: وتكون مخصصة للسفن الجزائرية ذات حمولة بسيطة، المنطقة الخاصة بالصيد عرض البحر حسب المادة 31 من نفس القانون فهو الصيد الذي يتم ممارسته داخل المياه الإقليمية ومنطقة الصيد المحفوظة ويكون للسفن الجزائرية في صيغ مختلفة سواء كانت تحمل العلم الوطني أو كانت مستأجرة أو مسيرة من قبل أشخاص جزائريين، لكن يمكن للسفن الأجنبية ممارسة صيد الأنواع كثيرة الترحال ما وراء 06 أميال بحرية من خطوط الأساس، منطقة الصيد الكبير: أي المناطق التي تملك فيها الجزائر الولاية إلا على السفن التي تحمل الراية الجزائرية دون الثروات البيولوجية لتلك المنطقة التي تقع وراء منطقة الصيد المحفوظة، إلا أن الجزائر تلتزم فيها باحترام الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة وخاصة التي تحدد نصيب كل دولة في صيد نوع معين من الاسماك في فترة محددة.

شروط ممارسة الصيد البحري والتي تتكون من شقين هما شروط متعلقة بالأشخاص والتي تتمثل في تحديد صفة الصياد البحار والذي يعرفه المشرع الجزائري في المرسوم التنفيذي 03-481 في مادته 4 على انه:" كل شخص يمارس الصيد البحري التجاري"، وكذلك صفة مجهز سفن الصيد البحري والذي عرفته المادة7 من المرسوم التنفيذي 03-481 في فصله الاول الفرع الثاني "انه يعتبر كل شخص طبيعي او معنوي يتولى استغلال سفينة او عدة سفن او بواخر الصيد البحري سواء كان مجهزا مالكا لها او مجهزا غير مالك

لها"، وفي حالة عدم التسجيل لدى السلطة المكلفة بالصيد البحري يفرض القانون عقوبة تتمثل في السجن من (3) أشهر إلى ستة (6) أشهر أو دفع غرامة مالية من 200.000الى 500.000 دج.

-الترخيص او رخصة الصيد البحري يتم منح رخصة وترخيص الصيد البحري وتجديدهما عن طريق طلب يقدم الى مديرية الصيد البحري للولاية ويكون من خلال تسديد اتاوة تحدد بموجب قانون المالية وهذا ما جاءت به المادتين 20 و21من المرسوم التنفيذي رقم 03-481.

- لضمان صحة المنتجات البحرية وتسهيل عملية بيعها ونقلها كان لابد على الدولة وضع اطباء بيطريين ومفتشين بيطريين متخصصين في موانئ الصيد البحري، وذلك لمراقبة سلامة وصحة المنتجات السمكية، كما ألزمت وزارة الصيد البحري على الصيادين والوكلاء والتجار من حيازة وثيقة بيطرية تثبت صحة المنتجات مما يسهل عملية بيعها ونقلها ما بين الولايات.

والفصل الخامس من المرسوم التنفيذي 04-189 يحدد جميع الشروط التي يجب ان تكون عليها منتجات الصيد البحري، لقد حدد القانون شروط ممارسة نشاط الوكيل تاجر الجملة من خلال المرسوم التنفيذي رقم 14-165 وطبقا لأحكام المادة 25 من القانون 04-08 من خلال حصوله على ترخيص من قبل المدير الولائي للصيد البحري والموارد الصيدية لمزاولة نشاطه، ان يضمن استمراريته في نشاط بيع المنتجات السمكية، وفي حالة عدم استطاعته المواصلة في هذا النشاط ابلاغ مدير الصيد البحري والموارد الصيدية، و في حالة توقف الوكيل تاجر الجملة لثلاثة اسابيع دون تقديم اي تبرير تقوم مديرية الصيد البحري بإعذاره لمزاولة نشاطه خلال مدة ثمانية (8) ايام ابتداءا من تاريخ التبليغ وفي حالة تجاوز المدة تعلق رخصته وتسحب بعد مدة 21 يوم من تبليغ الاعذار.

اما فيما يخص تسويق المنتجات السمكية لابد من احترام الاحجام الدنيا للموارد البيولوجية والتي يعبر عنها بالطول وبالقطر او بالوزن، وهذا ما أوضحته المادة 53 من القانون 01-11 المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات والذي " يمنع قنص أو حيازة أو استيداع أو نقل أو معالجة أو بيع أنواع أو منتجات الصيد التي لم تصل الحجم التجاري المحدد والتي حظر قنصها "، ويعاقب كل من قام باصطياد المنتجات التي لم تبلغ الحجم القانوني بالحبس من ثلاثة (3) إلى ستة (6) أشهر، أو يدفع غرامة مالية من 200.000 إلى 500.000 دج.

- اما المرسوم التنفيذي رقم 3- 439 الصادر في 27 رمضان 1424 الموافق ل 22 نوفمبر 2003 والذي يهدف إلى تحديد شروط إعداد واعتماد المخطط الوطني لتطوير أنشطة الصيد وتربية المائيات، في مادته 3 إلى تحديد أهداف القطاع فيما يتعلق بالتنمية المستدامة لأنشطة الصيد وتربية الأحياء المائية وتنفيذها، لا سيما من خلال: تحديد الأنواع المخصصة لإنشاء أنشطة الصيد وتربية الأحياء المائية والأنشطة المتكاملة؛ تحسين ظروف تسويق المنتجات السمكية وتربية الأحياء المائية؛ زيادة الإنتاج؛ خلق فرص العمل؛ الحفاظ على الموارد البيولوجية؛ تعزيز الاستثمار؛ وتشجيع التصدير.

-

الجدول 04: مؤشر الشفافية والمساءلة والمشاركة

المؤشر	النتيجة
توفير المعلومات والبيانات للفاعلين	ضعيفة ومحدودة اذ لا توجد قاعدة بيانات كافية وواضحة ودقيقة للحصول على معلومات محدثة
مشاركة الفاعلين في اتخاذ القرار	تنسيق ضعيف بين جميع الهيئات الفاعلة في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات من وزارات وغرف ومديريات وتعاونيات والصيادين
الرقابة الفعالة	هناك عدة تجاوزات ومخالفات من بينها الصيد بدون تراخيص

المصدر: من اعداد الباحثين

الجدول05: مؤشر الكفاءة والفعالية

المؤشر	النتيجة
تنفيذ البرامج والاستراتيجيات والمشاريع	هناك عدة برامج تكونية وتدريبية مخصص للصيادين وحرفين في هذا القطاع اما بخصوص الاستراتيجيات والمشاريع فهي بطيئة التنفيذ
التنسيق بين الإدارات ووضوح الأدوار بين المؤسسات	تنسيق ضعيف

المصدر: من اعداد الباحثين

الجدول 06: مؤشر الاستدامة البيئية

المؤشر	النتيجة
مكافحة الصيد الغير قانوني	ضعف الرقابة الفعالة من ناحية الصيد الغير قانوني وعدم توافر اليات للحد منه
فترات الراحة البيولوجية والتلوث	عدم احترام فترات الراحة من قبل بعض الصيادين وكذا الصيد بأدوات محظورة وممنوعة للصيد بالإضافة رمي الشباك والمخلفات في البحر
تقييم المخزون السمكي بشكل دوري	تقييم محدودة وذلك لنقص الأدوات المتطورة

المصدر: من اعداد الباحثين

-تحدد الحصص المسموح بها للصيد لكل سفينة مع احترام الحصة المخصصة للجزائر من طرف اللجنة الدولية للمحافظة على اسماك التونة بالمحيط الاطلسي بحيث يسمح لكل سفينة مشاركة في حملة الصيد والمرخص لها بصيد التونة الحمراء صيد 5% عن غير قصد والتي يكون ونها من 8 الى 30 وطولها ما بين 75 الى 115 سم كحد اقصى.

-الفترات القانونية للصيد فقد خص قانون الصيد البحري الجزائري نصين، نص خاص بالفترة المسموحة للصيد ونص خاص بالفترة الممنوعة للصيد، فبالنسبة للأسماك كثيرة الترحال يسمح صيدها في المياه الخاضعة للقضاء الوطني في أوقات محددة فقط، اما بالنسبة لسفن الصيد التي تصطاد بحبال الصنانير والشباك الكيسية فتحظر عليها الصيد من 1 جوان الى 31 ديسمبر من كل سنة ليلا ونهارا، وهذا ما جاءت به المدة 55 من القانون 01-11.

اما بالنسبة للتونة الحمراء فيسمح بصيدها خلال الفترات التالية: من 01 جوان الى 31 ديسمبر بالنسبة لسفن الصيد بواسطة حبال الصنانير ويفوق طولها 24 مترا، وما بين 26 ماي و01يوليو بالنسبة لسفن الصيد بواسطة الشباك الكيسية.

3.2 التحديات التي تؤثر على حوكمة قطاع الصيد البحري في الجزائر لسنة 2024.

لدراسة التحديات قمنا بتباع تحليل SWOT والذي هو اختصار لكلمة Strengths Weaknesses Opportunities THreats ويعتبر أداة تحليل استراتيجي تستخدم لتقييم الوضع الداخلي والخارجي لقطاع ما بهدف اتخاذ قرارات مبنية على تشخيص دقيق، واختيارنا لهذا التحليل لما له من أهمية في قطاع الصيد البحري بحيث يسمح بتشخيص شامل لواقع القطاع من جميع النواحي، من حيث الأداء والحوكمة والاستدامة...الخ وهو ما يمكّن صناع القرار من وضع استراتيجيات فعالة على المدى القصير والمتوسط.

الجدول07: تحليل SWOT لمؤشر حوكمة قطاع الصيد البحري في الجزائر سنة 2024

(W)نقاط الضعف	نقاط القوة(S)
• ضعف الشفافية في نشر المعلومات والبيانات الإحصائية الرسمية • ضعف التنسيق بين جميع الأطراف الفاعلين في القطاع • غياب التقييم لمخزون الأسماك • ضعف آليات الرقابة الصرامة والمساءلة	• القانون الخاص بالقطاع 01-11 المتعلق بالصيد وتربية المائيات • اتباع استراتيجيات ومشاريع من قبل الدولة • الدعم الدولي المحدود
التحديات(T)	الفرص(O)
• الصيد الغير قانوني والصيد الجائر • التغيرات المناخية والتلوث البحري الناتج عن رمي الشباك التالفة، القارورات البلاستيكية، النفايات...الخ؛ وهذا ما يهدد الموارد البيولوجية • البيروقراطية الإدارية التي تساهم في عرقلة العمل	• التعاون مع المنظمات الدولية لتعزيز الاستدامة وذلك عن طريق محاربة الصيد الغير قانوني والصيد الجائر • العمل على التقليل من التلوث من خلال الحملات التوعوية وتطبيق قوانين صارمة لكل من يقوم برمي الشباك ومحاسبته

• ضعف البنية التحتية لموانئ الصيد، من بينها عدم وجود اماكن واضحة ومحددة لوضع المنتجات، وكذا مشكلة الاكتظاظ • غياب الدخل المادي في فترات الراحة، فنشاط الصيد يعتبر كمصدر رئيسي للدخل بالنسبة لهم • المنافسة بين الصيادين الذين يحملون رخصة الصيد والذين بدون رخصة الصيد أي الغير قانونيين، وهذا ما يجعل مشكلة • غياب الهيئات المكلفة بتنظيم السوق الخاص بمنتجات الصيد البحري	• تطوير رقمنة القطاع من حيث الإدارة لتسهيل الحصول على تراخيص ومن حيث البنية التحتية للموانئ • دعم التكوين والتدريب والبحث العلمي • اشراك القطاع الخاص من اجل تطوير المشاريع • تصدير المنتجات البحرية بعلامة جزائرية لدول افريقيا وأوروبا • تطوير سلسلة تسويق المنتجات البحرية • تخصيص صندوق المعاشات للصيادين في فترات الراحة

يعكس تحليل SWOT لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر وضعًا انتقاليًا يتسم بتفاوت واضح بين الإطار القانوني والمؤسساتي من جهة، وفعالية التطبيق والحَوْكمة من جهة أخرى؛ فرغم توفر قانون منظم للقطاع (01-11) وتبني الدولة لاستراتيجيات دعم وتطوير، إلا أن ضعف الشفافية، غياب التقييم العلمي لمخزون الأسماك، وقصور آليات الرقابة والمساءلة يحدّ من تحقيق الاستدامة والنجاعة الاقتصادية. كما تُفاقم التحديات البيئية والمؤسساتية، مثل الصيد غير القانوني، التلوث البحري، البيروقراطية، وضعف البنية التحتية للموانئ، هشاشة الصيادين اجتماعيًا واقتصاديًا، خاصة في فترات الراحة البيولوجية. في المقابل، يتيح تعزيز التعاون الدولي، رقمنة القطاع، تطوير التكوين والبحث العلمي، إشراك القطاع الخاص، وتنظيم سلاسل التسويق والتصدير فرصًا حقيقية لتحسين الحوكمة، تحقيق الاستدامة البيولوجية، ورفع القيمة المضافة للمنتجات البحرية، شريطة الانتقال من منطق التنظيم الشكلي إلى الحوكمة الفعلية القائمة على التنسيق، الشفافية، والرقابة الصارمة.

3 الخاتمة:

في الختام نستطيع القول ان قطاع الصيد البحري في الجزائر قطاع مهم للغاية، وتطبيق الحوكمة فيه من ركائز الاساسية لتحقيق استدامته، الا انه مازال يتأثر بالتحديات و التجاوزات التي تطرأ عليه وذلك لافتقاره الى الشفافية والمساءلة و الكفاءة و الاستدامة البيئية ...الخ، ورغم ما تبذله الدولة من جهود لايزال القطاع يعاني من عدة أمور من بينها عدم احترام القوانين، نقص التقنيات الحديثة وضعف البنية التحتية، التلوث، المشاكل الإدارية،، لذلك لابد على الجهات المختصة تكثيف الرقابة والصرامة في تطبيق القوانين وتطبيق حوكمة جيدة تساعد في الحفاظ عليه، ومنه فقد اثبتنا صحة الفرضيات المقترحة، ومن اهم النتائج المتوصل إليها نذكر:

– تعتمد حوكمة قطاع الصيد البحري في الجزائر في الدرجة الاولى على القوانين واللوائح التي تساهم في تنظيمه الى أن تطبيقها في ارض الواقع لا يزال ضعيف؛

– افتقار الموانئ إلى العديد من المتطلبات كأماكن التخزين، غرف التبريد، وسائل حمل المنتجات البحرية، المعدات الحديثة، ضعف التكنولوجيا؛

– مازالت الدولة تواجه مشاكل الصيد الجائر والغير قانوني وكذا التلوث البحري والذين أصبحوا يشكلون خطر على الموارد البحرية؛

– ضعف التعاون والتنسيق بين الدولة والصيادين وجميع الفاعلين في هذا القطاع، من الأسباب الرئيسية التي تعرقل فعالية الحوكمة؛

– لازالت الدولة غير قادرة على التحكم في هذا القطاع بالشكل المطلوب.

أما عن التوصيات فهناك عدة نقاط من بينها:

- تبني سياسة دول ناجحة في مجال الصيد البحري وتشجيع التعاون معهم من خلال تبادل الأفكار والسياسات والاستراتيجيات للنهوض بهذا القطاع، كإطلاق حملات توعوية للمستهلكين حول جميع انواع المنتجات البحرية واهميتها وكيفية طهوها وهذا ما يساعد على تسويقها بطريقة سهلة؛
- تطوير الموانئ وذلك عن طريق وضع أجهزة مخصصة تساعد الوكلاء وتجار الجملة من معرفة كمية السمك المصطاد، نوعها واسعارها وهذا ما يساهم من تقليل الاكتظاظ في الأرصفة، ويساعد في تنظيم عمليات المزاد العلني؛
- تطبيق القوانين بصرامة وذلك عن طريق فرض عقوبات على المخالفين وكذلك ردع الصيادين الغير قانونيين والذي لا يحملون رخصة الصيد، وفرض التكوين والتدريب لكل من يريد الالتحاق بقطاع الصيد البحري؛
- تخصيص مبالغ مالية للصيادين في الفترات التي يغلق فيها الصيد، وكذا ضمان التامين الصحي لهم، اضافة الى تحسين اوضاعهم المهنية، وتقديم التسهيلات في الأمور الإدارية من خلال ادخال الرقمنه في القطاع وكذلك لتخفيف أعباء التنقل الى الوزارات والمديريات؛

انشاء مصانع لتحويل المنتجات البحرية، وإطلاق تطبيقات خاصة للمستهلكين تحتوي على جميع انواع المنتجات البحرية واسعارها وذلك ليكون المستهلك على دراية تامة كل يوم بأحوال سوق السمك؛

- تحسين سلسلة تسويق المنتجات البحرية وذلك عن طريق ادخال انظمة رقمية تساهم في تتبع المنتجات البحرية من الصيد الى المستهلك، وتحسين معايير السلامة الصحية لضمان منتجات عالية الجودة تنافس في الاسواق العالمية، تنويع الاسواق التصديرية، وكذا التشجيع على التسويق الالكتروني وإطلاق منصات رقمية لبيع المنتجات، انشاء علامة تجارية جزائرية للمنتجات البحرية مع تعبئة جيدة ومستدامة، تحسين سلاسل الامداد والنقل وذلك عن طريق ضمان لوجستيك متطور يشمل النقل السريع ومراكز تخزين متطورة.

ان مستقبل الحوكمة في قطاع الصيد البحري الجزائري غير واضح تماما الا انه يمكن ان يعتمد على مجموعة من الاصلاحات التي يمكن ان تنهض بالقطاع.

4 المراجع:

مختار رحماني حكيمة .(2018-2019) .واقع التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الجزائر .*اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير* .جامعة الجزائر 3.

بن بلاغة محمد رضا. (2012-2013). انعكاسات السياسة الفلاحية على تطور قطاع الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة2000-2010. *مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية*. جامعة الجزائر.

حكيمة رحماني، بوسعدة سعيدة. (04 جانفي, 2016). واقع واليات استدامة الصيد البحري في الجزائر. *المؤسسة، 5*(5)، صفحة 64.

سليمة بن حسين. (جانفي, 2015). الحوكمة...دراسة في المفهوم. *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، صفحة 191.

محمد احمد ابراهيم الخليل. (2008). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و انعكاساتها على سوق الاوراق المالية." . *المؤتمر الاول لحوكمة الشركات*. الرياض، جامعة الملك خالد.

القانون رقم 01-11 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 الموافق ل 03 يوليو سنة2001 المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات.

Breuil, C. (2012-2013). *"Bonne gouvernance des pêches maritimes : conceptset cadre d'intervention du Programme SmartFish."*. Récupéré sursmartfish https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bistreams/

IFC international finance corporation. (2015), Corporate Gouvernance, Washington,p 10. consulté 21/12/2025 à 18:15.

OECD. (2004). OECD Principles of Corporate Governance, PARIS,OECD Publications Service p 3. consulté 21/12/2025 à17:00.

Fiskeridirektoratet. (2025, 06 27). Récupéré sur https://www.fiskeridir.no/english consulte 28/06/2025 18:45

CNRDPA. (21 12, 2025). *استراتيجية البحث في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات*. تم الاسترداد من المركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات: https://www.cnrdpa.dz/ تاريخ الزيارة 2025/12/21 على الساعة 15:30

اسلام الزبون ,2021) .مارس 03 .(*الصيد البحري* Récupéré sur .موضوع : الصيد البحريhttps://mawdoo3.com/ تاريخ الزيارة2024/11/12 على الساعة20:15

الشروق اونلاين" Récupéré sur .(2021) .هذه تفاصيل مشروع صناعة السفن الجزائرية و الموانئ المعنيةhttps://www.echoroukonline.com/ : ". تاريخ الزيارة 2025/02/15 على الساعة 21:30

فيروس مارجو. (27 سبتمبر, 2017). *"الحوكمة البحرية العالمية وإدارة المحيطات من أجل تحقيق الهدف رقم 14 من أهداف التنمية المستدامة."* . تم الاسترداد من موقع الامم المتحدة : https://www.un.org/ar/chronicle/article/19988 تاريخ الزيارة2024/12/14 على الساعة 15:30

محمد دومة علي. (16 فيفري, 2025). *4 ملايين مغربي بالمناطق الساحلية يستفيد من ديناميكية الصيد البحري*. تم الاسترداد من الصحراء:https://assaharaa.ma/web/2025/182184/

مصالح الوزير الاول. (23 12, 2020). *الوزير الأول يترأس اجتماعًا للحكومة بتقنية التحاضر المرئي عن بعد*. تم الاسترداد من موقع مصالح الوزير الاول: https://www.premier-ministre.gov.dz/ar/post/com-23-12-2020-ar تاريخ الزيارة 2025/12/21 على الساعة 13:25.

هارفرد بزنس ريفيو Récupéré sur .(2025, 01 24) .مجرةhttps://hbrarabic.com/

احمد بداني، وزير الصيد البحري والموارد الصيدية. (21 12, 2023). *الانتاج الوطني من الثروة السمكية يناهز 112 الف طن* . تم الاسترداد من الاذاعة الجزائرية: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/37597